الاصطفاف الوطني وتكاتف الجهود المخلصة مقياس الوفاء للثورة، وشرط وأساس بلوغ الآمال السامية للشعب والوطن..

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لمبدأ التداول السلمي للسلطة

الحقوق والحريات العامة للجماهير .. ولذلك فإن قوة التوجه الديمقراطي للقائد ارتبط ببروز المظاهر المدنية والسلمية في المجتمع حرية العمل السياسي ، حرية الصحافة قيام المنظمات الجماهيرية والنقابية والمهنية والابداعية ، صيانة وحماية حقوق الانسان ولعل ما يريد الجدلية والوضوح في ذلك التوجه تمثل بغياب واختفاء ممارسات العنف والقهر السياسي وكذا باختفاء ظاهرة السجون والمعتقلات السياسية وهو بالتالي مايبرهن على المصداقية في التوجه نحو بناء سلطة وطنية ديمقراطية وقيام المجتمع المدني الحديث .

التوجه نحو التداول السلمي للسلطة

ان التحديد الدقيق للتوجهات الأساسية لمبدأ التداول السلمي للسلطة يرتبط اساسا بالقسمات الحضارية البارزة للمشروع الوحدوي الحضاري والذي دشنه القائد علي عبدالله صالح من بداية تسلمه لمقاليد الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وقد تشكلت تلك القسمات والتي تتلخص بالديمقراطية والوحدة والتنمية من خلال اتصالها الوثيق بخطوات عملية متكاملة جسدت حقيقة الديمقراطية في البيئة اليمنية وانطوت على تحقيق مكاسب ملموسة تعتبر بمثابة نقطة تحول ايجابية على طريق التقدم والتحديث ، ولاشك ان نجاح اي حركة تاريخية يتوقف على قدرتها في خلق تغييرات جوهرية وتطورات نوعية تعود بالنفع المنسق مع تطلعات الجماهير في الحياة الحرة والكريمة ومن هذا المنطلق فإن القائد علي عبدالله صالح والذي قاد حركة تاريخية ضخمة في الواقع اليمني والعربي استطاع وبكل اقتدار ان ينجح في تشييد النموذج الحديث للدولة الديمقراطية الحديثة وبقدرة متناهية في انتاج الحلول الجديدة وغير المطروقة والتي ترتب عنها تحقيق التطور التدريجي السلمي والذي حمل معه الاستقرار في كافة المجالات المرتبطة بحياة المجتمع ، وفي هذا الاطار يمكن لنا ان نلحظ توجهين أساسيين من توجهات القائد وهما :

التوجه الأول :التركيز علي استكمال مهام بناء الدولة المركزية الحديثة والقائمة على سيادة النظام والقانون وعلى المؤسسات الدستورية والشعبية وعلى فصل السلطات وعلي القيام بتأدية مسؤليتها في اعداد وتنفيذ برامج التنمية الشاملة ولعل الأهم في هذا التوجه من خلال رؤيته لهذه الدولة كنواة لقيام الدولة العصرية والموحدة علي مستوى اليمن الواحد وعلى ذلك فقد حدد وظيفة هذه الدولة بخلق تطورات تلتحم مع تطلعات الجماهير اليمنية في الديمقراطية والوحدة والتنمية وبتأطيرها في علاقات تسمح لها بالمشاركة في صنع القرار السياسي والتنموي ووفق آليات مرنة ومؤثرة تنظم سير العلاقات السياسية والاجتماعية في المجتمع من جانب وبشكل يؤدي الى توازن مسار هذه العلاقات بين الدولة والمجتمع وبصيغة مؤسسات تعبر عن تطلعات الشعب من جانب آخر وفي ظل تلك الاجواء المفعمة بالحيوية والتجدد خلال مرحلة الثمانينيات والتي كان للقائد دور أساسي في انبعاثها فقد كان واعيا مدركا بوضعية أزمة اليمن الشطرية والتي مهما بلغت في درجة قوتها ووجودها إلا أنها غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها الكاملة تجاه الوطن والشعب وغير قادرة ايضا على الاستمرار امام التحديات والمتغيرات الموضوعية والتي تفرضها حركة التطور التاريخي وخصوصا أن العلاقات التاريخية بين شطري اليمن من حيث التشابك والترابط الجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي تجعل من الضرورة قيام الدولة اليمنية الواحدة والتي يرتهن بوجودها أحداث التطورات التاريخية في المجتمع اليمني ، وفي هذا الاتجاة تحرك القائد علي عبدالله صالح بقدر من الثبات واستوعب الظروف الذاتية والموضوعية واكتسب نوعا جديدا من الواقعية بصياغة القواعد الرئيسية للعمل الوحدوي وبقيم ومبادئ وتقاليد جديدة وبمضمون ديمقراطي وسلمي ومن واقع التقييم الموضوعي للاتفاقيات الوحدوية السابقة وكذا التجارب الوحدوية على المستوى القومي ولعل من أبرز تلك القيم والمبادئ الجديدة التي أضفاها على مسار العمل الوحدوي تتمثل بالحث علي العمل السلمي واستبعاد قيم العنف والقوة، والاستقلاب، واحترام الرأي والرأي الآخر، الاعتراف بالتنوع والتعدد في اطار التوحد، اعتماد الحوار كمبدأ ومفهوم للتغلب على كل التباينات والاختلافات وللوصول للقواسم المشترك ، ولقد كان لتلك القيم والمبادئ دورا كبيرا في تبلور السياسات والمواقف الوحدوية بين الشطرين وبقدر واسع من الانسجام والوفاق الامر الذي أدى إلى تقويض أسس الدولة الشطرية ومن ثم تذويب الكيانين الشطريين في كيان سياسي واحد كنتيجة حتمية للتوجه الوحدوي للقائد والذي انطوى على المبادرات العقلانية والممارسات العملية النزيهة المتجردة من اطماع السلطة ومصالحها الضيقة ..

التوجه الثاني :العمل على توليد القناعات الوحدوية والديمقراطية بين القوى والاوساط السياسية والاجتماعية للخروج من دائرة الانكسارات السياسية ومن التقوقع في دائرة الولاءات الحزبية الضيقة والتعصبات الشطرية المتخلفة الي الانتقال الى مرحلة متقدمة تتوسع فيها دائرة الاهتمامات الوطنية إزاء القضايا المصيرية وفي صدارتها تحقيق الوحدة اليمنية وهو ما يقتضي توحد الجهود والطاقات الوطنية نحو إزالة معالم التجزئة والتشطير وتشييد نظام سياسي موحد يرتكز علي القواعد والأسس الديمقراطية كمخرج وحيد للتغلب على الآثار التدميرية والتناقضات العدائية التي خلفتها مراحل شمولية السلطة والممارسات الخاطئة من قبل القوى السياسية والتي ارتبطت باللهث وراء السلطة ومصالحها .. ان الملمح الأبرز في هذا التوجه هو تحديده لمنهج واقعي للرؤية للقضايا الوطنية مما مكنه من تجديد الرؤية للمفاهيم والمبادئ المتصلة بالسلطة وإدارتها والتي كانت جاهزة ، وتنصب على التركيز بالاستئثار بالسلطة والغاء مصادرة الآخر واتخاذ القوة والعنف كشكل وحيد للوصول للسلطة أو للحفاظ على البقاء فيها ولقد كان لذلك التجديد أثره الكبير على تحويل اهتمامات القوى السياسية السعي إلى تشكيل مواقف واهداف واحدة ومشتركة وكذا للانخراط في ركب المشاركة السياسية وبشكل يؤدي الي تبلور العلاقات السياسة وتطورها وبقدر كبير من التفاهم والوئام وتعميق الشعور الحقيقي بالوحدة وبقيم العدالة والمساواة .. واذا كانت الرؤية الديمقراطية السلمية للقائد قد تأثمرت بالانتقال في معركة الانتقال السلمي من الدولة الشطرية الى الدولة الموحدة وبتشييد اول نظام سياسي ديمقراطي وحدوي على المستوى الوطني والقومي يرتكز على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة فإنها وبنفس الوقت قد توافقت مع سلسلة متكاملة من الممارسات العملية والتي اكدت على توسع مجالات المشاركة في ادارة السلطة وبأنها ليست حكرا على فئة معينة حزبية أو فئوية واتسمت ايضا بإتاحة الفرص الواسعة امام كل القوى السياسسة للاندماج والصعود والتقدم في المجتمع ، لقد تفاعل القائد مع معطيات الواقع الوحدوي وركز على توفير الشروط الضرورية الضامنة على بلورة مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى خطوات عملية جديدة والتي هي برؤيته تبدأ بغرس المعالم الديمقراطية للنظام الوحدوي والمتمثلة بـ«الانتخابات العامة، التعددية السياسية والحزبية، حرية الصحافة، قيام منظمات المجتمع المدني، حماية حقوق الإنسان، وبناء على ذلك فقد ارتبط اهتمام القائد بإرساء بدايات سليمة تكفل تبلور الصيغة الديمقراطية لسلمية السلطة وتداولها من خلال بذل جهد ضخم عن الممارسات العملية انعكست على خلق الحركة والحيوية في الدولة والمجتمع وقد اتصل هذا الجهد بجانبين أصليين هما:

١- الالتزام بالمبادئ والقيم المعلنة بصدد الديمقراطية والمتصلة بمبدأ التداول السلمي للسلطة نظراً لأن هذا المبدأ لا بد وأن يتوافق مع الالتزام بالمفاهيم والمبادئ الديمقراطية كمفهوم الحوار ومفهوم المشاركة الشعبية والسياسية، ومبدأ التعددية السياسية والحزبية، مبدأ الانتخابات وبدون هذا التكامل في الالتزام بالمفاهيم والمبادئ الديمقراطية فإن مبدأ التداول السلمي للسلطة سيظل شعاراً نظرياً فارغ المضمون ومنعدم القيمة في الواقع المعاش.

٢- هدية الالتزام بمصداقية الممارسة العملية المترجمة للمبادئ الديمقراطية في الواقع السياسي والاجتماعي المعاش وكذا الالتزام بما يسفر عن التطبيق العملي للمبادئ الديمقراطية باعتبار ذلك المحك العملي لمصداقية الالتزام، وفي هذا الجانب فإن طبيعة التطورات الايجابية خلال الفترة اللاحقة لما بعد إعادة تحقيق الوحدة الوطنية والتي اتسمت باشاعة الاجواء السلمية وبإتاحة الفرص امام كل القوى السياسية في تأدية دورها الفاعل في واقع التعددية السياسية والحزبية تمدنا بحقائق واضحة عن الموقف الايجابي للقائد من هذه التطورات والذي اتسم بالحرص الواعي بتوفير الظروف الملائمة لنجاح الممارسات الديمقراطية وتمتعه بقدر عال من الوضوح والبعد عن الغموض سواء في اطروحاته النظرية أو في ممارساته العملية وهذا بالاضافة إلى مساعيه الحثيثة والتي انصبت على تعزيز الهوية الوحدوية والديمقراطية للمواطن اليمني والعمل على تنمية الممارسات الديمقراطية العملية في الواقع الوحدوي وباتجاه التلاشي التدريجي للمفاهيم الشمولية المتصلة بالدولة الشطرية ولا شك أن قراءة المواقف العملية للقائد من الديمقراطية عموماً ومن مبدأ التداول السلمي خصوصاً يكشف لنا بوضوح عن عمق التزامه بالنهج الديمقراطي بالاضافة إلي امتلاكه رصيداً ضخماً من القيم والأخلاق السياسية العالية وهو ما سمح له بتسجيل خطوات جوهرية ولمصلحة تطبيق واستكمال المعاني الحضارية لمبدأ التداول السلمي للسلطة في التاريخ السياسي اليمني المعاصر.

مواقف مشرقة وجوانب مضيئة عززت سلمية السلطة وتداولها

ان قياس مدى قوة مواقف القائد على التطور الديمقراطي وبالتالي انعكاسها على تبلور مبدأ التداول السلمي للسلطة لا تتحقق إلا من خلال متابعة توجهها العام وبما انطوت عليه من امكانات الدفع بالعملية الديمقراطية عموماً والتي ترتب عنها تنامي الوعي الجماهيري وترسيخ الثقة بالممارسات الديمقراطية في الواقع الوحدوي من جانب وتنامي استيعاب القوى السياسية للمبادئ الديمقراطية من جانب آخر، وفي هذا السياق فإن من ابرز مواقفه والتي تشير إلى دوره في ترسيخ المرتكزات الاساسية لسلمية السلطة تتجسد في دعوته المبكرة لاجراء الانتخابات البرلمانية وكذا في دعوته إلى تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وعلى نحو يكفل مشاركة الاحزاب في ادارة هذا الانتخابات وتهيئة الفرص لها في الفوز في الانتخابات للوصول إلى ادارة شئون السلطة وتتعدد مواقف القائد الديمقراطية وبمظاهرها السلمية دارت في محصلتها الى بروز مبدأ التداول السلمي للسلطة ويمكن لنا هنا ان نرصد تلك المواقف خلال الفترة من ٢٢ مايوم ١٩٩٠م وحتى يوليو ١٩٩٤م بالآتي:

١- الاصرار على اجراء اول انتخابات برلمانية بعد اعادة تحقيق الوحدة الوطنية للتأكيد على مصداقية التوجه الديمقراطي بالاضافة إلي رفضه المطلق للمساومات الانفصالية الهادفة إلى تكريس سياسة التقاسم والالتفاف علي نزاهة الانتخابات لفرض الاستنقاص من التعددية السياسية والحزبية واقصاء الاحزاب من المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية.

٢- التسليم والاعتراف بنتائج الانتخابات فالمهم عند القائد ليس نجاح حزب معين وبحد ذاته في الانتخابات وانما المهم هو ان تنجح التجربة الديمقراطية وبناء على ذلك فقد كانت دعوته الرائدة إلى تشكيل حكومة الائتلاف من الاحزاب الثلاثة المتصدرة للانتخابات «المؤتمر، الاصلاح، الاشتراكي» وهذا الموقف وحده دليل كاف على تحرره من التوجهات التقليدية المستأثرة باحتكار السلطة وتسخيرها للمصالح النفعية.

٣- الحرص والاستمرار علي متابعة استكمال دمج القوات المسلحة والزمن تنفيذاً للاتفاقيات الوحدوية وحتى تؤدي دورها الوطني في الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية ومن خلال ابعادها عن دائرة الخلافات أو التوترات السياسية كما كان تشديده على استقلالية القوات المسلحة والأمن من الانتماءات الحزبية بمثابة ارتقاء ونضوج تفكيره الديمقراطي حيال توفير الشروط الجوهرية لسلمية السلطة وتداولها.

٤- الاستمرار بدعواته الصادقة والمخلصة نحو تكريس التقاليد الديمقراطية المعززة لمبدأ التداول السلمي للسلطة والتي في أولوياتها منح الدور الفاعل للمؤسسة التشريعية والدستورية «مجلس النواب» في ارساء الضوابط الدستورية والقانونية لمصلحة تنظيم الحياة السياسية وكذا للاحتكام اليها في حل الخلافات والعمل بقراراتها الملزمة ووفقاً للمبدأ الديمقراطي في التصويت بخضوع الاقلية للأغلبية مع إعطاء الأقلية الحق في الدفاع عن مواقفها وتوضيح الاسباب التي بنت عليها مواقفها ومعارضتها..

٥- تقديم البدائل العقلانية والرؤى التوفيقية والتي تكفل مشاركة كافة اطراف العملية السياسية في صياغة وبناء الدولية اليمنية العصرية بعيداً عن المماحكات والتوترات ووضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والمصالح.

أن تلك المواقف المشرقة للقائد وبما حققته من النتائج الايجابية علي صعيد ترسيخ الواقع الوحدوي والديمقراطي كشفت بوضوح أن الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة يعد الاصعب في مجال الممارسة العملية حيث يتضح للمتأمل أو الباحث الموضوعي وبالنظر الي ظروف تلك الفترة العصيبة والتي صاحبها بروز القوى الانفصالية بممارساتها المتناقضة مع الوحدة والديمقراطية عن مدى تعمق الفجوة وتوسع الهوة بين الشعارات والمبادئ المعلنة وبين الممارسات العملية وفي هذا الجانب يتضح ايضاً أن القائد قد تميز بشفافية ووضوح خطابه وسلوكه الديمقراطي وبانسجام مع حقيقة المبادئ الديمقراطية، وفي المقابل فقد كانت القوى الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي ترفع وتعلن وبمزايدة الشعارات الديمقراطية والنظرية بينما في واقع التطبيق تقدم ممارسات عملية تعبر عن الحنين للعودة للسلطة الشمولية والاحادية والحزب الواحد.. وليس من المهم هنا استعراض مسلسل الاحداث والوقائع الدامغة لحقيقة التوجه الانفصالي والتي توجت بتفجير الحرب واعلان الانفصال بقدر ما يهمنا ايضاح الكيفية التي استطاع بها القائد تجاوز تلك الفترة العصيبة والحرجة بمعوقاتها ومخاطرها وايضاً التقلب علي التراكمات السلبية للرؤى والمفاهيم الضيقة للسلطة.

وإذا كان القائد قد نجح وبمهارة فائقة في الابداع بالأساليب والوسائل التي عززت قدراته في النجاح والتجدد فقد كان منطقياً ان يتلازم هذه النجاح بتحقيقه لجوانب مضيئة استطاع من خلالها أن يحول تلك الفترة العصيبة الى مايمكن تسميتها بالفترة النضالية وترتبط هذه الجوانب المضيئة بالكيفية التي مكنته ليس فقط من مواجهة التحديات وانما ايضاً إلى مرحلة متقدمة أكثر اشراقاً وتجدداً ولعل من ابرز تلك الجوانب المضيئة هنا تتلخص بالآتي:

١- تقديمه لسلسلة متكاملة من الممارسات العملية المتسمة بالنزاهة والوسطية والاعتدال وبالاقتران بتقديم التصورات والاطروحات المتكاملة الهادفة الى تعزيز التوجه الديمقراطي ناهيك على مقدرته بتوظيف مفاهيمه للديمقراطية العصرية «والحوار، التسامح، المشاركة الشعبية والسياسية» لمصلحة التطبيق الخلاق لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

٢- الترسيخ والتجذير للأسس والقواعد الديمقراطية المتوافقة مع متطلبات البناء الديمقراطي الوحدوي للدولة المركزية الديمقراطية الحديثة وبما يكفل تسخير امكاناتها ومقدراتها لتأدية وظيفتها التغييرية الشاملة وباعتبارها كأداة لحفظ تماسك المجتمع..

٣- التقليل من المشكلات والاخطاء الناتجة عن الممارسة الديمقراطية ولكي «يتنافس الجميع من اجل مصلحة اليمن اولاً واخيرا وأن يكون التنافس أو الاختلاف من اجل اليمن فالوطن هو الأبقى اما الافراد فزائلون».(١٠)

٤- الدفع بإمكانات الواقع الديمقراطي وبما يسمح ببروز قوى الوحدة والديمقراطية وفي سياق مع تطور الوعي الشعبي وهو ما أدى إلى خلق التأييد والالتفاف الجماهيري حول قيادته الفذة في تحمله للمسؤلية التاريخية بكل جدارة وشرف أمام الضرورة الموضوعية لديمومة الحياة اليمنية المعاصرة بآفاقها الديمقراطية والتي استدعت وقوف الجماهير وقواها السياسية الحية ضد الفتنة الانفصالية المستهدفة جر الشعب إلى النفق المظلم وادخاله في دوامة التناحر والصراعات.

إن تلك الجوانب المضيئة قد تفاعلت مع بعضها البعض وكان نتاجها التبشير بامكانية اختزال المسافات الطويلة للوصول إلى مرحلة التطبيق الكامل للمبادئ الديمقراطية وفي مقدمتها مبدأ التداول السلمي للسلطة حيث وأن تجارب الشعوب تدلل بأن الوصول الى تلك المرحلة لا تتم بين عشية وضحاها وانما هي بحاجة إلى تطور تدريجي وإلى تراكم في الممارسات وعلى مدى فترات ومراحل زمنية طويلة وفي هذا السياق يمكننا القول بأن ماتحقق خلال تلك الفترة من البناء المؤسسي للدولة الوحدوية ساهم الى حد كبير في اخماد مكامن النزوع الانفصالي وجعل بنفس الوقت الاستحالة عن التراجع على تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية والتنموية وهو مامهد الى الانتقال إلى مرحلة جديدة اتسمت بخطوات جوهرية أكثر عمقاً واتساعاً نحو استكمال البناء الديمقراطي والسلمي للدولة الديمقراطية العصرية.